

التعامل التجاري البحري بين سواحل المغرب الأوسط ومناطق الضفة الشمالية من خلال الوثائق والنصوص الأجنبية "معاهدات وعقود وشركات تجارية"

Maritime trade dealings between the coasts of central Maghreb and the northern bank regions through foreign documents and texts "Treaties, contracts and commercial companies"

ميلودي زهرة

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)، miloudizahra37@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/ 31

تاريخ القبول: 2022 /09/ 29

تاريخ الاستلام: 2022/9/ 8

ملخص:

نشطت التجارة الساحلية مع منتصف القرن السادس هجري/ الثاني عشر ميلادي بين مدن المغرب الأوسط ودول الضفة الشمالية بشكل واسع لتسلك السفن الأوروبية طريقاً لا حدود له مع الدول المغرب وتشكل شراكة دائمة تضبطها معاهدات واتفاقيات في ظروف حسنة أمنة بعيدة عن ضغوطات وعمليات القرصنة التي في كثير من أحيان كانت سبباً في فض شراكة بين الدول وقطع التعامل التجاري بينهما.

نحن سنعرض في هذه الورقة البحثية أهم التعاملات التجارية البحرية التي كانت بين مدن المغرب الأوسط الساحلية وبعض مدن الضفة الشمالية تحت مجموعة معاهدات واتفاقيات دونتها عقود شراكة في نقل السلع والبضائع بين طرفين فنحن سنسقط الضوء على أهم المعاهدات والعقود التي ذكرتها المصادر الأجنبية ونوضح مجريات التعامل بينهما وإلى أي حد وصلت؟ وكيف ساهم المغاربة في تنظيم عمليات البيع واستقبال التجار (الإقامة وتخزين السلع) إلى حين عملية البيع أو التبادل. الكلمات المفتاحية: المعاهدات، الموائيق، التجارة البحرية، السفن، الجمركة.

Abstract:

Coastal trade was active in the middle of the sixth century AH/twelfth century AD, between the cities of west central and the countries of northern regions broadly to pass European ships a road without borders with the west countries and constitutes a permanent partnership regulated by treaties and agreements in good and safe conditions far from the pressures and piracy, which was the reasons to break up a partnership between countries and cut off commercial dealing between them. We will present in this research the most important maritime trade transactions that were between coastal cities of west central and north cities, under the group of treaties and agreements codified by partnership contracts in the transport of property and merchandises between the two parties. We will shed light on the most important treaties and contracts mentioned by foreign sources and explain the course of dealing between them and what extent to has reached? how did the Western contribute to the organization operations of selling and receiving marchants (accommodation and storage of property) until the sale process or exchange

Keywords: Treaties, charters, Trading, Navy, ships, customs.

* المؤلف المرسل: ميلودي زهرة

. مقدمة:

تعد التجارة حلقة من حلقات الاقتصاد وشريانه الأساسي لما تلعبه من دور مهم وبارز في تشكيل العلاقات وتوسيع حلقة التعاملات فنواة الأولى ببلاد المغرب كانت منذ العهد القديم على مختلف حقبة ليزداد نشاطها مع العهد الإسلامي ليدخل مرحلة جديدة مرحلة تعريب والإسلامة لتتغير معالم التجارة مع عهد المسلمين ويزهر غصنها مع عهد الموحدين والزيانيين لتتشكل علاقات جديدة مع الضفة الشمالية وتدخل فئة جديدة من التجارة ويصبح اليهود لهم دور في ذلك. الحصيصة التجارية رست على العديد من المعاهدات والاتفاقيات لتكون شاهدا تاريخي يؤرخ تاريخ التبادل التجاري بين طرفين فالعامل الطبيعي لعب دورا كبيرا في خلق تواصل بينهما فقرب مدن ساحل بلاد المغرب من جنوب أوروبا لا يفصل بينهما سوى البحر خلق مسالك بحرية سمحت بصنع مجالا تجاري كبير متنوع لا يقف على سعة أو منتج معين. فما هو دور التجار الأجانب في تحكمهم في المعاملات التجارية؟ وهل كانت هناك معاهدات واتفاقيات مبرمة بينهما؟ ومن هي أكثر المدن التي تعاملت مع مدن ساحل المغرب الأوسط؟ وهل واجهت العلاقات بينهما صعوبات؟

فرضيات الدراسة: نذكر أهم النقاط المهمة لهذه الدراسة فيما يلي:

✓ تطرق لأهم المعاهدات والموثائق التي وثقت عمليات التبادل التجاري بين العدوتين

✓ أهم السلع والبضائع المتبادلة

✓ التنظيمات التجارية التي كانت تقام لأجل التجار الأجانب وإقامتهم ببلاد المغرب الأوسط

✓ الخدمات التي كانت تقدمها المؤسسات البحرية لتسهيل عمليات التبادل

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة البسيطة إلى عرض أهم نقاط الهامة في عمليات التبادل التجاري وفي توقيع أهم المعاهدات بين طرفين خاصة بعد تعرض السفن لعمليات القرصنة مما دعي الأمر إلى توقيع معاهدة سلام لسفن ونحن سنركز على أهم نقاط في هذه الدراسة:

_ إبراز دور الأجانب وتحكمهم في التجار الساحلية مع مدن المغرب الأوسط

_ الفائدة من إنشاء مكتب تعويضات لعمليات القرصنة خاصة من قبل جنوة

_ كيف كانت تأخذ الضرائب من أصحابها

_ الاستثمار الأجنبي لبعض الدول بساحل المغرب الأوسط دوره على التجارة ونشاطها

_ إبراز أهم المعاهدات التجارة البحرية مع الضفة الشمالية

_ أنواع العقود والشركات التجارية

- القوانين التي فُرضت على الأجانب

لإعداده هذه الورقة البحثية اعتمدت على المنهج التاريخي الوصفي الذي ينقل ما ورد في المصادر من وثائق وكتب التي بإمكانها توضيح لنا أهم النقاط المهمة في الدراسة.

2- الأجانب وتحكمهم في التجار الساحلية مع مدن المغرب الأوسط:

مع نهاية القرن الخامس هجري/الحادي عشر ميلادي برزت قوى الغرب المسيحي ممثلة في (البندقية، جنوة، بيزة) وعناصر من الإقطاعية النورماندية مدعمين بتأييد من البابوية بهدف إحياء أمجاد الإمبراطورية الرومانية (رشيد، 2006م/2007م، ص13) إضافة إلى الإيطاليون نشط البروفنساليون (الفرنسيون) والقطالانيون مع وهران وهنئين أكثر الموانئ التي استخدمتها الدولة الزيانية لتصدير الفائض من بضائعها إلى أوروبا (بشاري، 1986م/1987م، ص81)، وكانت توثق التعاملات التجارية مع المدن الإيطالية (أمين توفيق، 1997م، ص189) فتجارة مع الإيطاليون تعتمد على نوعين التجارة التوزيع وتجارة النقل والنوع الثاني يغلب على الأول من حيث النشاط بالحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط (بشاري، 1986م/1987م، ص82).

وفيما يخص صادراتها سجلت المصادر الأجنبية مجموعة منتوجات على قائمتها الصوف والجلود والشموع والشب¹ (دومينيك، 2014م، ص524)²، والمنسوجات والمرجان والخشب الذي كان يجلب من الجهة الشرقية للمغرب الأوسط (Latrie, 1872, p372.375)، والملح المخزن بأرزيو كان يُحمّل إلى إسبانيا وغيرها (كربخال، 1989م، ص349). فعقود الاستئجار البحري بالنسبة لحمولات الصوف بين بجاية وجنوة تعتبر نادرة نسبيا لكن بعض حمولات سجلت في 1201م وصلت الشحنة من بجاية على 1000 قنطار من الصوف والجلود (دومينيك، 2014م، ص495)، في 627هـ/1230م أرسل التاجر (Pierre Falguiers) من مرسيليا إلى بجاية وسقة من القماش القطني واللحف وغيرها، كما أرسل مانديال في 630هـ/1233م إلى بجاية وسقة من القطن مصحوبة بـ 12 قطعة من الحرير والقماش الكتاني (صالح، 2006، ص347)، وفي الوثائق البيزية النادرة أوردت استئجار تاجر بندق مارينو سانودو (Marino Sanudo) مركبا محمل بالصوف والفراء من بجاية وجيجل (دومينيك، 2014م، ص808)، أما البضائع الممنوعة كالخمور، كانت تستورد بكميات كبيرة لأجل المسحيين المقيمين بالفنادق بتسريح من الحاكم مع إشراف وكلائه أو التجار³ الذين لهم الحق (Latrie, 1872, p213).

لسير الحسن لتجارة وتنظيمها كانت تُجَهَّز أماكن لنزول التجار وإقامتهم يذكر الجغرافي حسن الوزان أن مدينة وهران كانت مهبطا للتجار القطلونيين والجنوبيين، مشيرا إلى إقامة دور تسمى بساكنها، كأن يُطلق عليها دار الجنوبيين نسبة للنازلين بها بقوله: «مدينة وهران كانت مهبط التجار القطلونيين والجنوبيين وما زالت بها الآن دار تسمى دار الجنوبيين لأنهم كانوا يقيمون بها»، (الوزان، 1983م، ص30) وهذا يدل على الاهتمام بالتجارة وأصحابها الأجانب وفتح أبواب المدينة والسماح لهم بالإقامة؛ مع توفير الراحة والأمن لهم الذي يعد من أساسيات تنشيطها وتحسين العلاقة بينهما، حتى الظروف السياسية التي يمكن لها أن تقف عائقا تُكسر أمام التواصل والتنقل بينهما، كما يُسمَح أيضا برسم خطوط بحرية، يخبرنا في هذا المجال عبد الباسط بن خليل في 871هـ/1466م عن وجود خط تجاري بحري بين جنوة وأفلندة (Flandre)، مضيفا أنه ورد بساحل وهران موكبا عظيم من مراكب الإفرنج الجنوبيين برسم التجار دخلت بجاية في منتصف ربيع الأول 871هـ/وأواخر أكتوبر 1466م (صالح، 2006، ص329).

3_ إنشاء مكتب تعويضات لعمليات القرصنة:

جنوة من بين المدن التي أنشئت مكتب خاص بتعويض عمليات القرصنة وهذا العمل فريد من نوعه في تاريخ الحوض المتوسطي خلال العصر الوسيط (مصطفى، 2014م، ص279)، فنشاط التجارة تحكمت فيه بشكل كبير الأوضاع السياسية وحالات القرصنة التي أثرت في اتفاقيات الهدنة بين الطرفين، مما اضطر الحكام في العديد من المرات إلى اللجوء إلى معاهدات تضمن حماية التجار وسلامة تنقلهم، ففي سنة 793هـ / 1391م وقّع أبو العباس معاهدة 1شعبان 793هـ / 4جويلية 1391م بين البندقية وبجاية (صالح، 2006، ص327) وفي سنة 582هـ / 1186م عقد الموحدون مع البيزيين معاهدة سلمٍ يؤكد أحد بنودها أنّ أيّ شخصٍ ينتهي لبيزا أو مناطق تابعة لها إذا ركب البحر بغرض السرقة أو امتن أي مهنة يهدف القرصنة وقطع البحر على المسلمين فإنّ السلطة البيزية تتحمّل كامل المسؤولية (Latrie, 1872. p 95)، إلّا أنّ عمليات القرصنة بقيت متواصلة بشكلٍ فرديٍّ؛ ففي سنة 1219م لاحق بعض قراصنة بلاد المغرب الجنوي Donodeobos إلى حدود ساردينيا.

وفي سنة 1223م ألقى حاكم وهران Orano القبض على شيني جنويو أجبر على الرسو بميناء المدينة (مصطفى، 2014م، ص264) وفي بعض الأحيان كان ساحل المغرب الأوسط يُتخذ ملجأ للبحارة هروباً من القرصنة؛ ففي سبتمبر 1328م تمكنت سفينة ميورقية على متنها فيل أرسله الفنسو الرابع إلى غرناطة من الالتجاء إلى ميناء وهران هروباً من قراصنة النصاري، وفي سنة 1381م سلّم تاجر تونسي حمولة الحرير إلى صاحب سفينة ميورقية لينقلها إلى تونس، إلّا أنّ صاحب السفينة غيّر وجهتها إلى ميورقة خوفاً من التعرّض للقطع ببجاية (حسن، 7، 8، ديسمبر 2009م، ص613).

فالمكتب خصص لتعويض البلاد في حالة لم تكن في حرب وتعرضت تجارتها للقرصنة ودارسون اختلفوا في تحديد تاريخ بداية عمله يشير دو ماص لاتري في سنة 1296م وذلك بالاعتماد على الكتابات المنقوشة التي عثر عليها Charles Cuneo بينما قدّار فريبط بين تاريخ نشوء المكتب وتاريخ توقيع معاهدة جنوية مملوكية 1290م من خلال وثيقة بأرشييف سفونا Savona (مصطفى، 2014م، ص280).

عن طريقة عمل المكتب عند تعرض أي شخص كان مسيحي أم يهودي أم مسلم لعملية القرصنة من طرف الجنويين ولم تكن دولته في وقتها في حرب يقدم شكوى بصفة سرية في صندوق وضع خصيصاً لشكاوي متضمنة تاريخ العملية وطبيعة الخسارة وصندوق مراقب طوال الوقت (مصطفى، 2014م، ص281).

4_ضرائب⁴:

نظام الضرائب هذا كان معمولاً به لدى معظم الدول الأوروبية ، بحيث كان أصحاب المراكب الأجنبية (الإسلامية) كما أوردت بعض السجلات الوثائقية الجنوبية لسنة 1143م أن السفن الإسلامية حبال وصولهم للميناء ؛ يدفعون ضريبة تساوي اثنين وعشرين سوليدي Solidi وتُدعى عُشراً، تُأخذ على المراكب القادمة من المشرق والإسكندرية وموانئ شمال إفريقيا والمرية وبعض المناطق الأخرى (رشيد، 2006م/2007م، ص298). غير أنه هناك تجاوزات كثيرة سببها التعسف الجبائي، فقد كان أحد عمال السلطان يستحوذ على "العُشْر" ثم يفرض الضرائب على الناس بلا موجب شرعي، وكان الجُباة يرتكبون أعمال اختلاس متعددة ويثورون على حساب الرعية ويقومون بمنافسة غير نزيهة دون التعرض لأي عقاب، فالضرائب المفروضة بالمغرب الأوسط لا تختلف عن الضرائب المعمول بها في إفريقيا (الهادي روجي، 1992م، ص231).

وكانت الرسوم التي تدفع مبدئياً محددة بمعاهدات سلم وتجارة، كمبدأ قاعدي هو أن الواردات تخضع لحقوق تساوي 10 في المئة (العُشر)، وهو المسمى في الوثائق الأوروبية بـ *décima, delme, dezme* بمعنى عُشر وتلج كل الاتفاقيات على ضرورة عدم وضع رسم جديد أو زيادة هذه النسبة (دومينيك، 2014م، ص334).

وكانت تبرم اتفاقية بين البلدين لتسديد ضرائب السنوية (E), 1966. p.171, 334) في نص رسالة من السلطان أبي تاشفين إلى ملك أرغون تؤكد على إعطائهم العشر في كل سفينة تساق لهم تذكر رسالة : "... وعلى أن نعطوهم عشر العشر من كلما يسوقوه..." (Maxi, lettre n137.p304)، كما صرح أبو عمران الفاسي بخصوص المغارم ضرورة الحرص على منع أعوان الجباية من سجن الناس أو سلبهم بلا تميز (الهادي روجي، 1992م، ص228)، مست التخفيضات الأكثر سريانا الذهب والفضة؛ فاتفاقية 1234م بين تونس وبيزا على غرار اتفاقية 1236م مع جنوة تنص على عدم تسديد التجار إلا لنصف العشر، بمعنى 5% (دومينيك، 2014م، ص335).

أما في المناطق الخارجية تكون جباية الضرائب عن طريق السلطة المركزية خلال الحملات العسكرية، وقد أخبرنا المؤلف الإباضي الشماخي عن جيش مؤلف من (أعوان السلطان والأجناد)، يبدو أنه كان يقوم بتلك الجولات الجبائية والعسكرية (الهادي روجي، 1992م، ص230)، كما كانت الضريبة تُحَسَّب بحسب ما يجلبه التاجر فعليا من بيع سلعه إذا جرى التبادل بحضور ترجمان أو شهود أو إذا سجله (دومينيك، 2014م، ص339).

أما الإعفاء من الرسوم يعود لإدارة الديوان ففي معاهدة 1251م تعفي كل من رسم الذهب والفضة المحمولين على شكل عملة، ويُظهر هذا التحديد لحقوق الديوان إرادة لتسهيل وصول الذهب والفضة إلى سلطنة سواء أكان مسكوكا أم لا، أما الاستثناء الثاني يتعلق ببيع المراكب التي أصبحت سلعة خاضعة للضريبة انطلاقا من وقت وضعها للبيع، وتوضح كل المعاهدات البيزية إذا ما كان المشتري في سِلْم مع الملك؛ يكون البيع معفى من تسديد الحقوق ونقيض ذلك يجب تسديد رسم عادي قدره 10% (دومينيك، 2014م، ص ص 336، 337).

6- الاستثمار الأجنبي لبعض الدول بساحل المغرب الأوسط:

1.6 مملكة الأرغون⁵:

في سنة 624هـ/1227م تم العثور على سفينة تجارية قطلونية ببجاية (Latrie, 1872. p.76)، ليتزايد وقتها قدوم التجار القطلانيون لميناء بجاية في منتصف القرن 7هـ/13م، لأن أقدم نص يثبت وجود قنصل قطلاني في بجاية يرجع إلى 10 جمادى الأخرى 657هـ/4 جوان 1259م، (صالح، 2006. ص305) كما تشير بعض الوثائق لتفعيل الأنشطة التجارية الأرغوانية بسواحل الحفصية سنة 654هـ/1256م، لتدل على أن الحكومتين قد أصبحتا على اتفاق تام، كما تشير الوثائق إلى سير القنصليات والفنادق القطلونيين في تونس وبجاية (روبار، 1988م. ص74، 75). خاصة بعد ضمهم لجزيرة ميورقة والجزر التابعة لها (بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع إلى القرن العاشر هجريين (13م/16م)، 1986م/1987م، ص94).

قامت المملكة الأرغوانية بإصدار مرسوم يمنع عمليات القرصنة مع عقد اتفاقية (Attallah, 1985.p164)، فالاتفاقيات لم تكن فقط لضبط العلاقات بل كانت أيضا لمنع عمليات القرصنة، طلب عثمان بن يغمراسن من الملك جقمة الثاني عقد

صلح بسبب استيلاء القائد Guillem Escriba على السلع (Guillem Escriba, 1966, p.347)، وكان في الغالب لا تُحترم بنود الاتفاقية ويتم اختراقها كما حدث سنة 655هـ/1257م حيث عاتب الملك خايم الأول رئيس أساقفة أرغون بسبب القرصنة التي وُجّهت لساحل البحر الأبيض المتوسط⁶، وفي 17 فيفري 1271م عُقِدَت معاهدة في بلنسية بين الدولة الحفصية والحاكم خايم الأول، حيث كان ينظر إلى حملة 1270م التي يقودها الفرنسيون نظرة ملؤها الغيرة والريبة، فمنذ يوم 19 سبتمبر بينما لا يزال النصراري يحاربون في قرطاج؛ قدم مساعدة مالية في سبيل انتداب اثني عشر رجلا من بين رعاياه للعمل في تونس، تحت قيادة فريدريك قشتالة أي ضد الصليبيين (روبار، 1988م. ص95).

ويبدو أن العلاقات التجارية الحفصية القطلانية بصفة عامة عرفت دفعا وحركية جديدة بداية من معاهدة 5 رجب 669هـ/17 فيفري 1271م بين المستنصر وخايم الأول، وهي أقدم معاهدة بين أرغون والدولة الحفصية من بينها معاهدة دامت عشر سنوات، وأكدت على حفظ أمن التجار في البحر والسواحل، ولم تعط القطلانيين مكانة خاصة في بجاية؛ بل فسحت لهم المجال فقط بأن يتاجروا بأمان ونشاط أكبر في مينائها وموانئ أخرى (صالح، 2006. ص305).

2.6 مع جنوة:

عرفت جنوة علاقة تجارية واسعة المدى مع مدن المغرب الأوسط، خاصة مع مدينة بجاية في العهد الحمادي، وكانت من أولى الاتفاقيات بين السلطات المغربية ومدينتي جنوة وبيزة في سنة 1138م لتحصل جنوة على أول امتياز (Latrie, 1872, p.69.70)، وهناك من يراه قبل حيث وقّعت معاهدة مع كل من بجاية ومرسى الخزر وبونة وأسكدة سنة 531هـ/1137م إلى غاية 548هـ/1154م (صالح، 2006. ص318، 328)، في حين مدينة القل كانت تستبدل بضائعها مع جنوة وسكيكدة، لحصانة مينائها أمر ببناء مخازن للجنوبيين مع وضع حراس على الدوام مهمتهم حراسة السفن (الوزان، 1983م. ص55، 54).

فالتجارة بين بجاية وجنوة كانت في غاية الازدهار، يرجع البعض سبب ازدهارها لقرب الموقع أو لوقوعهما في خط بحري واحد، نشر «دي ماس لاتري» مجموعة من الوثائق تهم تجارة جنوة مع بجاية آنذاك، ومن خلال خريطة وضعها مجهول إيطالي توضح أن الجنوبيين تاجروا مع عدة مراسي بالمغرب الأوسط، من بينها وهران وأرزيو ومستغانم وهنين ومزكران وشرشال وتنس (مصطفى، 2014م. ص89)، ومن المواد المعدنية المصدرة إلى إيطاليا وحتى إلى فلندريا في القرن الثالث عشر الشب الوراد من بجاية زد عليها الجلود⁷ والمرجان والتبر، بينما نقل الجنوبيين إلى بلاد المغرب التوابل المشرقية مثل الفلفل والزعفران وجوزة طيب أو اللآلئ (مصطفى، 2014م. ص33).

ومن أهم العقود الجنوبية التي وثقت تجارة الصوف بين بجاية وجنوة؛ أرسل Giovanni Alpano 19 كيسا من أصواف بجاية إلى Alpino de Torre المقيم بجنوة سنة 1252م، وعن بعض أنواع الصوف منها الغليظ؛ حرر الموثق كبريتو Capriato سنة 1260م عن استيراد جنوبيين لصوف الغليظ، إضافة إلى إفادة توضح أسعار الصوف 35 قنطارا و67 رطلا أي 3567 رطلا ب 3567 فلسا، بمعنى أن كل رطل بيع بفلس واحد (رطل يساوي بجنوة 470 غراما تقريبا) (مصطفى، 2014م. ص134) وفي سنة 1268م باع Giacomo Mangiavacca بجنوة كمية من الصوف البجائي بقيمة 107 ليرة⁸، وفي سنة 1271م كَوّن الجنوبيان Nicoloso Scoto وStanconino Stancono شركة بمبلغ مالي قدره 1635 ليرة ساهم الأول فيه ب 1425 ليرة والثاني 210 ليرة من أجل شراء أصواف بجائية (مصطفى، 2014م. ص135)، وفي سنة 575هـ/1179م تزايد العدد الجنوبي بسواحل وهران مما

دفع الطرفين إلى تنظيم والاهتمام بالتجارة أكثر، وهذا ما جعلها تشهد ازدهارا وتسجيلا كبيرا لعدد الجنوبيين بالميناء (E)، (1966 P.134).

أشارت العقود التجارية إلى تزويد الجنوبيين لبجاية بالحبوب الصقلية، حيث كانت تستقبل السفن المحملة في القرن 14م، وهذا ما حوّل الجنوي Andrelo della Volta كراء مركبة المسى San Antonio لتاجر من مسينا يدعى Perrone Gemillo ولشركائه، لنقل 2500 سالما من القمح إلى بجاية أو إلى جنوة (مصطفى، 2014م.ص177)، أما عن تجارة الذهب مع الصحراء فكانت موانئ المغرب الأوسط حلقة وصل، أهمها هنين ووهران حيث اختار مالفيت Malfante هنين نقطة وصل مع إقليم توات (روبار، 1988م.ص275).

3.6 مع البيزة:

يشير الباحث دومينيك فاليرين إلى أن الصناعة الجلدية كانت متطورة جدا فيها، لينتشر الفراءون في محيط ساحة سان نكولا San Piazza Nicolae، حيث تصل السلع إلى ما وراء البحر، وفي نهاية القرن الثاني عشر تم إنشاء النظام البحري Ordo Maris الذي جمع العائلات الكبرى المرتبطة بالتجارة البحرية (دومينيك، 2014م.ص809)، ويبدو أن الجلود المعالجة في مدن المغرب والمطبوع عليها بالأحمر أو الأصفر كانت مطلوبة بشكل كبير في حين جلود الأغنام كانت أرخص من جلود الأبقار (جمال، 2008م.ص65).

في 582هـ/1186م أرسلت بيزة طلب تجديد معاهدة التجارة، لتتلقى الرد من أبي محمد في 09 سبتمبر 1211م مع تحديد المواقع التي يُسمَح لهم بالتجارة فيها، والمتمثلة في تونس وبجاية ووهران وسبته مدة خمسة وعشرين سنة على الأغلب لحماية تواجدهم بالمغرب طوال الفترة (Amari, 1863.P75.77).

وهذا ما أكدته هو الآخر Dufourcq عن تواجد البيزيين والقطالانيين والجنوبيين بميناء وهران منذ 1186م (1966.P.134)، فتعاطي التجارة لم يكن متشابها مع كل المدن الإيطالية، وهذا ما ذكره برنشفيك في قوله: "أبا زكريا منح الجنوبيين امتيازات أقل من الامتيازات الممنوحة لمنافسهم الآخرين في إيطاليا وإبرام المعاهدة بينهم أخذ وقتا طويلا"، لم ينص على إقرار السلم إلا بعد عشر سنوات في حين بلغت المعاهدة المبرمة مع كل من البندقية وبيزة على التوالي أربعة وثلاثين سنة، وهناك بند صريح سيحتفظ به لمدة طويلة فيما بعد، كما كان يحجر على الجنوبيين تعاطي التجارة والإقامة في غير المراكز التي كانوا يقيمون بها إلى حد ذلك التاريخ إلا في حالة القوة القاهرة (روبار، 1988م.ص57)، وفي 14 شوال 662هـ/09 أوت 1264م طلب أهل بيزا معاهدة جديدة مع المستنصر مرسلين سفيرا إلى تونس يدعى بارنت، فسكنتي تعد نسخة طبق الأصل عن التي سبقتها معاهدة 632هـ/1234م مع بعض التغيرات التي تمثلت في تخفيض مدة الصلاحية من ثلاثين إلى عشرين سنة (Latrie, 1872 . p.129)، لتتضاعف المعاهدات مع القوى الأوروبية خلال العهد الحفصي نذكرها: في 1231م مع البندقية لمدة 40 سنة، وفي 1234م مع بيزا لمدة 30 سنة، وفي 1236م مع الجنوة لمدة 10 سنوات، حيث تنص هذه الاتفاقيات على مجيء التجار إلى الموانئ الكبرى في السلطنة من بينها بجاية (دومينيك، 2014م.ص805)، ومع الحملة الصليبية التي تعرضت لها البلاد الحفصية تدهورت العلاقات التجارية لدرجة انسحاب البيزيين من شواطئ بجاية خوفا من غضب المسلمين، ليعودوا إليها بعد ربيع سنة 1271م ويكون النصارى لوحدهم آنذاك، بينما البندقية وجنوة جددت المعاهدات سنة 1272م

(روبار، 1988م.ص96)، والانهمزام الذي تعرضت له بيزة أمام جنوة في معركة ملوريا Meloria سنة 1284م؛ أضعف المنافسة التجارية للبيزنيين أمام غُرَمَائِهِم من الجنوبيين بالأسواق المتوسطية لتستقطب جنوة 98% من عملياتها التجارية ببلاد المغرب (مصطفى، 2014م.ص72).

4.6 مع البندقية⁹:

تأتي البندقية في مقدمة الموانئ حيث كانت تتمتع بحكم ذاتي تحت السيادة البيزنطية، وامتلكت ثمانين سفينة منذ 742م لتمتد مصالحها التجارية إلى ما وراء حدود الإمبراطورية، لتنشط تجارة البنادقة في تصدير الرقيق والخشب لمدن الشواطئ الإسلامية (لويس، د.ت.ص179)، وفي سنة 626هـ/1228م كانت البندقية سباقة إلى عقد أول اتفاقية لها مع الأمير أبي زكريا، وفي عام 629هـ/5 أكتوبر 1231م سمح بارتياح شواطئ الدولة الحفصية على رأسها بجاية لأربعين سنة (latrie, 1886.p.151-152)، فالتنافس الكبير الذي كان حاصلًا بين المدن الإيطالية؛ دفع البندقية هي الأخرى إلى السعي في كسب امتيازات تجارية تمكنها من الارتياح على ساحل مدن المغرب، ومن أبرز تجارها رومانو ميرانو Romano Mairano الذي اشتهر بأعماله مع بجاية، غير أنه لم توضح الدراسات هل إذا كانت علاقة رسمية تقيدتها اتفاقية سلم أم لا (دومينيك، 2014م.ص797).

ومن أبرز المعاهدات التي عقدها البندقية لأجل إعادة السلم؛ أبرمت معاهدتين الأولى في 18 أكتوبر 1251م لمدة عشر سنوات بواسطة مبعوث جنوي غليوم شيبو، والثانية في أبريل 1251م لمدة أربعين سنة بواسطة مبعوث البندقية فيليب جيولياني، فالمعاهدة الأولى لم تغير قط معاهدة 1236م لتلغى بعد انتهاء مدتها منذ أربع سنوات، في حين المعاهدة الثانية اكتسبت صيغة جديدة مماثلة لاتفاقية 1231م (روبار، 1988م.ص73).

وفي وصف يقدمه الوزان حول الميناءين المشهورين لدولة الزيانية وهران والمرسى الكبير قائلا: «وكان يختلف إليهما كثيرا عدد وافر من تجار جنوة والبندقية حيث يتعاطون تجارة نافقة عن طريق المياضنة، غير أن هذين الميناءين سقطا في يدي الملك الكاثوليكي فرناندو» (الوزان، 1983م.ص09)، وفي موضع آخر يقول أيضا عن هنين: «تأتي إلى»، في حين مرمول يقول أن ميناء هنين كان محطة ينزل بها التجار البندقيين قائلا: «إذ كانت السفن البندقية تنحدر إليها كل السنة عند ذهابها إلى تلمسان» (كريخال، 1989م.ص296).

فالبندقية كانت ثالث أكبر موانئ إيطاليا الشمالية في تواجدها بأسواق سوريا ومصر ومدن إفريقيا وبجاية، ففي 1207م عندما كتب أحمد بن إبراهيم البجائي إلى الأنزياني Anziani وإلى قناصل بيزا ليطلب منهم أن يكونوا مترجميه؛ أحال العادة التي يتبعها البنادقة بعدم قبول الترجمان إلا أن يكون معتمدا لديهم، ومن بين العلاقات التجارية مع بجاية في 1273م أعطى القنصل الكبير للسفن التي تذهب إلى الفلوندر إمكانية المرور عند عودتها عن طريق تونس (دومينيك، 2014م.ص815)، وفي إشارة لـ De Mas Latry إلى التطور الذي عرفته البندقية وحصولها على مواقع تجارية بالحوض الغربي للمتوسط عادت عليها بالفائدة في تجارتها، وهذا ما أكدته السفن البندقية المتوافدة بشتى أحجامها¹⁰، كما أن بعض الرسائل هي الأخرى أشارت لبعض المعلومات حول العلاقات التجارية.

5.6 مع مرسيليا:

مرسيليا كغيرها من المدن الأوروبية ربطت علاقات التجارية مع مدن المغرب الأوسط، حيث عقدوا اتفاقيات تجارية مختلفة للتعامل التجاري نذكر منها اتفاقية سنة 532هـ/1138م (موسى، 2003م، ص277)، وللتقارب في الموقع بينها وبين بجاية زاد من حظوظ التعامل بشكل كبير، لتعقد مارسيليا مع الدولة الموحدية معاهدة تعاون سنة 533هـ/1138م¹¹.

7- معاهدات التجارة البحرية مع الضفة الشمالية:

كانت تُعقد معاهدات على أساس السلام أو الصداقة أو التجارة، (ساعو، 1013م/2014م، ص146)، وكانت قوانينها وشروطها تضمن واجبات وحقوق التجار كما تضمن لهم الأمن والحماية في الموانئ المختلفة وحتى في البحار، نذكر أهم المعاهدات:

_1228 معاهدة تجارية بين مدينة مارسيليا ومدينة وهران تنص على بيع الخمر.

_1255 معاهدة تؤكد إنشاء قنصليات فرنسية في المدن المغربية.

_1268 معاهدة تجارية بين مدينة مارسيليا ومدينة بجاية.

_1293 رسالة بعثها تجار مارسيليا إلى حاكم بجاية يطالبون فيها بتخفيض الضرائب واحترام المعاهدات.

_1317 رسالة بعثها تجار مارسيليا إلى حاكم بجاية يطالبون فيها بالتعويض عن الأضرار التي تسبب فيها تجار بجاية.

ويظهر أن أول معاهدة تجارية أبرمها تجار مارسيليا وبجاية كانت في 06 سبتمبر 1219م، أما فيما يخص معاهدات السلام فكانت مدتها 15 سنة (سامية، 2007م، ص314)، نذكر أهم المعاهدات مع أبرز مدن الضفة الشمالية أولها:

7. 1 مع البندقية: عقدت دويلات المغرب معاهدات تجارية مع البندقية على غرار الدولة الحفصية، كمعاهدة سنة 649هـ/1251م ومعاهدة 670هـ/1271م والمعاهدة الموقعة في 705هـ/ 03 أغسطس 1305م والتي تدوم 10 سنوات (ساعو، 1013م/2014م، ص40).

تم تجديد اتفاقية 1435/1440 ومعاهدة 1438 بإنشاء خط بحري في بلاد المغرب (روبار، 1988م، ص282)، وقد أعطت معاهدة 649هـ/1251م لسكان البندقية حق توسيع كنيسة تونس إرسال سفير لإعادة السلم أبرمت معاهدتان الأولى في 18 أكتوبر 1251م لمدة عشر سنوات والثانية في أول أبريل 1251م لمدة أربعين سنة (الهادي روجي، 1992م، ص73).

27 مع جنوة: عقدت معها دويلات المغرب كما هائلا من المعاهدات، كمعاهدة 634هـ/10 يونيو 1236م التي تمتد لمدة 10 سنوات ومعاهدة 648هـ/1250م و649هـ/1251م ومعاهدة 671هـ/06 نوفمبر 1272م التي دامت 10 سنوات (ساعو، 1013م/2014م، ص147)، ومعاهدة 1444م قمح إفريقيا (روبار، 1988م، ص283)، فلمهم كامل الحرية في ممارسة ديانتهم في الكنائس والمقابر بدون اعتراض (latrerie M. , 1845,p137).

3.7 فلورانس: تم تجديد الاتفاقية سنة 1400/1418 (روبار، 1988م، ص249) وكانت معاهداتها مع المغرب، خاصة مع الحفصيين كمعاهدة 803هـ/1400م واتفاقية 1460م (ساعو، 1013م/2014م، ص147) اتفاقية الخط البحري، وكانت العلاقات التجارية بين الفلورانس وشمال إفريقيا قد تعطلت جزئيا مدة حوالي 10 سنوات، وفي كل السنة حسب النظام المقتبس من البندقية تنطلق من ميناء بيزانو سفينتان مؤجرتان بالمزاد العلني، فتمران من ميناء جنوة ثم تتوجهان إلى الموانئ الحفصية (روبار، 1988م، ص295) وفي 824هـ / 1421م معاهدة مع تونس (latrerie M. , 1845. p283)

47 صقلية: عقدت صقلية مع دويلات المغرب عدة معاهدات واتفاقيات ومعاهدة صلح 708هـ/1308م ومعاهدتي 709هـ/1309م و714هـ/1314م مع بجاية (ساعو، 1013م/2014م.ص148).

5.7 ميورقة والأراغون: عقدت ميورقة مع بجاية معاهدة 712هـ/1312م أُبرمت في ميورقة يوم 21 رجب 712هـ 23 نوفمبر 1312م معاهدة لمدة 10 سنوات، ثم تم تمديدتها بعد ذلك بالإضافة إلى تعيين قناصل آخرين في كل من قسنطينة والقل وجيجل، كما اعترفت المعاهدة بحق الحصول على نصف الأداءات الجمركية التي يدفعها الرعايا علاوة على بعض الإعفاءات (روبار، 1988م.ص165)، ومعاهدة 709هـ/1309م بين الأراغون وبجاية لمدة 05 سنوات (ساعو، 1013م/2014م.ص149).

6.7 فرنسا: عقدت فرنسا مع وهران معاهدة 653هـ/1255م والتي تؤكد إنشاء قنصليات فرنسية بالمدن المغربية ومعاهدة 767هـ/1268م بين مارسيليا وبجاية (ساعو، 1013م/2014م.ص149).

8_ أنواع العقود والشركات التجارية:

الشركة البحرية "Societas maris" تقوم على تاجر يملك أكبر قسط من المال لا يقوم برحلة وتاجر آخر يقدم جزء بسيط من المال ويسمى عند البندقيين colleganza تختلف نسب الأرباح في الشركة حسب الاتفاق الذي تم بينهما (مصطفى، 2014م.ص223)

يفيد القاضي عياض أن الشركة كانت معروفة في القيروان، ومنه فهي معروفة في غيرها من مدن المغرب الإسلامي، فهو يذكر بخصوص عبد الجبار بن خالد السبتي (ت281هـ/894م) كان بينه وبين حمديس القطان صحبة عظيمة وشركة في القطن يعملان في سوق الأحذية، ولو أن بعض العلماء كانوا يشكون في جوازها شرعا (يوسف، 1992م.ص239، 240)، وقد وُجِدَت أنواع متعددة من الشراكة الرسمية في عالم البحر المتوسط في العصر الوسيط، وشراكة تكون بين شخصين يستثمران رأسمالهما ويعملان بهدف تحقيق أرباح اقتصادية، ومن تم تقاسم الأرباح بين الشريكين وفقا للاستثمار الفردي (كونستبل، 2002م.ص125).

وكانت في أولها تجمع عائليا للمصالح (الغديقي، 2016م.ص30)، أما النوع الثاني من الشراكة Family partnership فهو الشراكة العائلية، حيث تقوم على أساس يعرض صاحب المال على بعض من أفراد عائلته فرصا للعمل معه مع تكليفهم بمهام محددة مقابل نسبة معلومة من الأرباح (رشيد، 2006م/2007م.ص243)، فالشراكة الرسمية ساهمت في محيط البحر الأبيض المتوسط إلى تصاعد المضاربات على الاتصالات التجارية بين الأديان، والتدفق في تبادل الأفكار التجارية والتقنية وفي كثير من الوجوه (كونستبل، 2002م.ص125)، تنوعت الشراكة على مختلف المنتجات الاستهلاكية، يذكر الونشريسي شراكة صيد السمك (الونشريسي، 1981م.ص189) ويذكر أيضا الشراكة في الألبان ورعي الغنم واستخراج الزبدة (الونشريسي، 1981م.ص215).

9_ القوانين التي فُرِضَت على الأجانب:

وُضِعَ مبدآن أساسيان يطبعان علاقات المسحيين مع البلد وسكانها، وذلك إضافة إلى إجراءات أمن البحرية والحضارية التي كان على المسحيين المتاجرين مع المغرب الامتثال لها، وقد كان المبدأ الأول مضمنا في الوثائق الدبلوماسية بينما المبدأ الثاني أكثر تشددا وصرامة

أولاً: لا ترسى السفن إلا في موانئ الساحل الإفريقي المشار إليها في المعاهدات أو المشهور كسوق مفتوحة للتجارة الخارجية.
ثانياً: تلافي كل ما من شأنه أن يجرح شعور وتقاليده العرب والإسلام، وأن يزاول المسيحيون طقوسهم الدينية في الأماكن المخصصة للأجانب كالفنادق (عبد الهادي، 2001م، ص232، 241).
ثالثاً: تثبيت الأسعار لفترة السلم مع تحديد المدة التي يكون فيها تبادل دون مشاكل وصعوبات وفي حالات فداء الأسرى تسديد غرامة مالية محددة (دومينيك، 2014م، ص621).

10- خاتمة:

ما يمكننا قوله في الأخير أن عمليات التبادل التجاري بين ضفة الشمالية ومدن الساحل بالحوض الأبيض المتوسط كانت متنوعة شهدت مراحل تقدم وتراجع وهذا راجع لعدة أسباب وظروف مما جعلنا نخرج ببعض الاستنتاجات بهذه الدراسة كما يلي:

- ✓ أشكال تحكم التجار الأجانب وطرق استثمارهم بسواحل لمغرب الأوسط
- ✓ الصعوبات التي وقفت كحاجز أمام سير عملية التبادل التجارية
- ✓ القرصنة والحد منها وأهم الوسائل التي لجأت إليها كلا طرفين لتخفيف من أضرارها
- ✓ أهم القوانين التي فرضت على التجار الأجانب للحد من تجاوزات
- ✓ دور العديد من المدن الأوروبية في تفعيل التجارة الساحلية كالجنوة والأراغون
- ✓ وضع مجموع معاهدات واتفاقيات لتنظيم عمليات الدخول السفن وتبادل السلع والبضائع
- ✓ نظام الشراكة بين التجارة والعقود لضبط التعامل مع الأجانب

التعليقات:

- (1) الشب: أحد المواد الجوهرية للصناعة بالمغرب الأوسط وكان يستعمل كحامض للأنسجة يسمح بتثبيت الألوان على الأقمشة، لكن يمكن أيضاً استعماله لدبغ الجلود وأمور أخرى مثل زخرفة الكتب والتصوير الجداري أو صناعة الأدوية، أنظر: (دومينيك، 2014م، ص524).
- (2) وفيه نوعان شب أبيض وآخر مغربي وكان غالباً يجلب من بجاية والملح، وكانت البندقية تشتريه من مدن البحر الأبيض المتوسط على العموم وفق معاهدات (Latrie, 1872.P 217).
- (3) غالباً ما كان يرسل ملوك تونس وبجاية إلى السفراء عند وصولهم الفواكه المربيات والنبيد، وفي عام 1228م فُصل في القانون المتعلق بنبيد فرنسا الذي تم تصديره لمرسليا وسبتة ووهران وبجاية وتونس ومدن أخرى، حيث كان البيع بالجملة والتجزئة، ينظر: (Latrie, 1872.p213).

- (4) تعد الضرائب نوعا من المغارم بما يميزها من الصبغة الجماعية (الهادي روجي، 1992م، ص227) يحصل التاجر وصل يعرف بالبراءة بعد دفع جميع المستحقات عند مغادرة الميناء يحصل على Albara يثبت بها أنه دفع حق الضرائب (Latrie, 1872.p354).
- (5) الأرغون: تقع شرق إسبانيا وعاصمتها سرقوسة Soragosse فتحتها المسلمون سنة 96هـ/714م إلا أنها في القرن الثالث هجري/التاسع ميلادي صارت كونتية تابعة لنفار، وسميت باسم النهر الذي يمر قرب جاك Jacca عاصمتها الأولى لكنها لم تصبح مملكة إلا بعد سنة 426هـ/1034م، وتوسعت بعد ذلك لتضم بلنسيا وكورسيكا وجزر البليار وبيرينيون ورسيليون وسردينيا، ينظر: (بشاري، العلاقات التجارية بين إمارة بني عبد الواد ومملكة أرغوانية، ص94).
- (6) كانت الدول المسيحية تمتلك منشآت دائمة في دول إفريقيا كالقنصل، لحماية مصالحها مع توكيلها ببند معاهدة حتى تضبط العلاقة بين الطرفين للحفاظ على المصالح، ينظر (Latrie, 1872.p 83.84).
- (7) كانت الجلود في غالبيتها تستورد من بجاية، أنظر: (Latrie, 1872.p357).
- (8) الليرة: تستعمل في الموازين خاصة التوابل والزعفران والحرير تقدر بـ 317,66 غ ينظر: (رشيد، 2006م/2007م، ص380).
- (9) البندقية: تقع على الساحل الشمالي للبحر الأدرياتيكي وهي مدينة بحرية إيطالية عرفت نظام الحكم المحلي، إذ يرجع تاريخ انتخاب أول حاكم مدني بها لإدارة الشؤون المدنية إلى عام 687م، وكان يُعرف بالدوج Doge Dux، كما أنها من المدن القلائل التي حافظت على صلاتها مع الإمبراطورية البيزنطية، ينظر: (رشيد، 2006م/2007م، ص84).
- (10) يؤكد وصل وزنه إلى مليون جنيه مع القرن 14م لبناء السفن الكبيرة التي تسمى الأقفاص، وتتصف بميزة حماية نفسها من القرصنة، وفي عام 1440م تم إنشاء خدمة خاصة للقوادس لأجل الرحلات لإفريقيا، ينظر: (Latrie, 1872 p.265.266).
- (11) أقيمت مجموعة من الفنادق كمؤسسة خاصة بالمسحيين لحراسة سلعهم وبيعها، وكانت إما داخل المدينة أو خارجها مع مستودعات ومخازن خاصة بالتجار، ينظر: (Latrie, 1872.p88.89).

_ الملاحق:

الاستثمارات الجنوبية في التجارة الخارجية ما بين 1158م و1160م التي أوردها أبو العافية في الجدول الآتي (مصطفى، 2014م، ص33):

السنة	صقلية	سوريا ومصر	بجاية	باقي بلاد المغرب
1158م	34%	37%	3.6%	7.4%
1160م	16.4%	25.3%	11.8%	19.5%
1161م	13.5%	48.8%	2.8%	9.7%

جدول يوضح حجم الاستيراد الجنوبي للصوف البجائي خلال النصف الثاني من القرن 13 م (رشيد، 2006م/2007م، ص286):

السنة	1274م	1278م	1287م
السعر بالجملة	104 ليرة	9S22D/497 ليرة	1664 ليرة
الكمية المستوردة	26 قنطار	33 حمل Sac	480 قنطار

_ قائمة المصادر والمراجع:

- أوليفيا ريمي كوندستيل ، التجارة والتجارة في الأندلس 2002م الرياض مكتبة العبيكان.
- أبو عمران سامية. (2007م). الجزائر الوسيطية في المصادر الأجنبية. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.
- أحمد طه جمال. (2008م). دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي. دار الوفاء.
- إدريس الهادي روجي. (1992م). الدولة الصنهاجية . بيروت: دار الغرب الإسلامي. ج.1. ج.2
- الحسن الوزان. (1983م). وصف إفريقيا . لبنان : دار الغرب الإسلامي.
- لويس أرشيباليد، القوى البحرية والتجارية في حوض الأبيض المتوسط، القاهرة مكتبة النهضة المصرية
- الونشريسي، المعيار المعرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب 1981موزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية
- باقة رشيد. (2006م/2007م). نشاط جنوة الصليبي والتجاري في سواحل بلاد المغرب من القرن الثاني عشر إلى القرن الخامس عشر الميلادي من السادس إلى التاسع الهجري. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية: جامعة الأمير عبد القادر.
- دومينيك فاليرين، بجاية ميناء مغربي 2014م الجزائر المجلس الأعلى للغة العربية.
- برنشفيك روبر. (1988م). تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي، ط1، ترجمة حمادي ساحلي. بيروت : دار الغرب الإسلامي .
- بعيزيق صالح. (2006). بجاية في العهد الحفصي . تونس: جامعة تونس.
- جودت عبد الكريم يوسف. (1992م). الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع هجريين (9م/10م). ديوان المطبوعات الجامعية.
- أمين توفيق طيبي، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية للكتاب 1997م.
- عز الدين عمر موسى. (2003م). النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري. الرياض: دار الغرب الإسلامي.
- لطيفة بشاري. (1986م/1987م). التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع إلى القرن العاشر هجريين (13م/16م). جامعة الجزائر: الجزائر.
- لطيفة بشاري. العلاقات التجارية بين إمارة بني عبد الواد ومملكة أرغوانية. مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب.
- محفوظ الغديقي. (2016م). التجارة البحرية بين المغرب العربي المتوسطي من خلال كتب النوازل. مجلة القضايا التاريخية.
- محمد بن ساعو. (1013م/2014م). التجارة والتجارة في المغرب الاسلامي القرن 7هـ/10هـ، 13/15م. باتنة: جامعة الحاج لخضر.

- محمد حسن. (8، 7 ديسمبر 2009م). *المرسى الكبير بوهران*. جامعة الجزائر: مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط.
- مرمول كرخال. (1989م). *إفريقيا*. الرباط: الجمعية المغربية لتأليف والنشر.
- نشاط مصطفى. (2014م). *جنوة وبلاد المغرب من سنة 609هـ/1212م إلى سنة 759هـ/1358م*. الرباط: الرباط، مطابع.
- Michele Amari ,I diplomi arabi del R. archivio fiorentino testo originale conla traduzione letterale e illustrazion1863
Published by Le Monnier in Firenze,Written in Multiple languages.
- (Attallah), D. (1985). *Le royaume Abdelouadide à L'époque d'Abou- Hammou Moussa*. Alger: 1er et d'Abou-Tachéfine
1er. Alger.
- Dufourcq. (1966). *L'Espagne catalane et le maghrib aux XIIIe et XIVe siècles de la*. paris .
- Latrie, D. M. (1872). *Traité De paix et De commerce*. Paris: LES RELATIONS DES CHRETIENS.
- latrie, D. M. (1886). *relations et commerce de l'Afrique septentrionale ou magreb avec*. paris.
- latrie, M. (1845). *aperçu des relations commerciales de l'italie*. paris.
- Maxi, A. (lettre n137). *los documentos arabes diplomaticos*.